ورقة بحثية بعنوان

تقييم مشاريع ديوان الزكاة السوداني في ظل مقاربة تحقيق التنمية

مقدمة من طرف

أ.لحشم قسمية

أ.قبـــة فاطمـــة

ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول

دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الوقف و الزكاة) في تحقيق التنمية المستدامة

يومي 21/20 ماي 2013

تقييم مشاريع ديوان الزكاة السوداني في ظل مقاربة تحقيق التنمية

مقدمـة

تخبطت الدول الإسلامية في مجال التطبيق بين النظم الاقتصادية الوضعية، وهي تعاني العديد من المشكلات كالتخلف والتضخم، والغلاء، والتبعية الغذائية، والمديونيات، والفوائد الربوية، والبطالة ... وكل صور الفساد المالي والاقتصادي وبدأت تبحث عن النظام الاقتصادي المناسب الذي يعالج تلك المشكلات.حيث أن تطبيق الحلول المستوردة من الشرق أو الغرب لم يسفر إلا عن مزيد من التخلف لأنها تتعارض مع عقيدة وأخلاق وسلوكيات المسلمين، لذلك يجب تطبيق مفاهيم وأسس ونظم الاقتصاد الإسلامي، وهذه النماذج التنموية الإسلامية الناجحة تاريخيًا قابلة للتطبيق في أي مجتمع إسلامي، مهما اختلفت فيه الخصائص الطبيعية والبشرية، فالمجتمع الإسلامي كل لا يتجزأ اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا طالما صلح هذا الكل عقائديًا.

إذا إعتبار الزكاة أساس للنظام المالي والاقتصادي في الإسلام له فائدة عظيمة ليس فقط في مجال المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، بل إن الزكاة باعتبارها تنظيم رباني للمال يجب أن تتخذ كنموذج يحتذى به في تنظيم الموارد المالية الأُخرى وطرق إنفاقها، بمعنى آخر أن الدولة الإسلامية يجب أن تضع نظامها المالي مسترشدة بهدي الزكاة، فالسياسة المالية للدولة الإسلامية وأهداف النظام المالي ووسائل تحقيق أهداف السياسة المالية، ومقومات النظام المالي الإسلامي يجب أن تراعي مقومات العدالة في الزكاة وبتيسير الوفاء على المكلف.

الأمر الذي أدى إلى إهتمام كل الدول الإسلامية بصفة عامة إهتماما متعاظماً بشعيرة الزكاة بحسبانها الركن التعبدي الثالث من أركان الإسلام والركن المالي الأول للدولة الإسلامية،والجمهورية السودانية بصفة خاصة لذا جاء إنشاء ديوان الزكاة ليتماشى مع تعظيم الشعائر،و أن الزكاة تمس شريحة هامة من أصحاب الحاجات من الفقراء والمساكين وبقية المصارف الثمانية والتي أوجب لها الشرع الكثير من العناية والاهتمام لتحقيق التكافل المطلوب بين الأغنياء والفقراء ولتسود المجتمع روح الإخاء والوئام والمحبة .

من خلال الطرح السابق ، نستطيع تقديم الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف يمكن دفع وتيرة التنمية من خلال إرساء مؤسسات الزكاة ؟ و كيف قيمت النتائج التي حققتها مشاريع التنمية بديوان الزكاة السوداني ؟

أهمية الدراسة

بإعتبار الزكاة عماد السياسة المالية في الإسلام جاءت لتحارب الإكتناز وتشجع الاستثمار ومحاربة الفقر من خلال إيجاد مشاريع إنتاجية لتشغيلهم وتوفير حاجاتهم الأساسية. بالإضافة إلى مساهمة مؤسسات الزكاة في عملية التنمية من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم وتمويل مشاريع البنية التحتية التي تعتبر الأرضية اللازمة لأي عملية تنموية اقتصادية.كذلك الإستفادة من المشاريع التنموية المحققة من قبل ديوان الزكاة السوداني .

هيكلة الدراسة

للإلمام بجميع جوانب الموضوع،وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، سيتم تقسيم الدراسة إلى المحاور الموالية :

المحور الأول : مؤسسات الزكاة ودورها في تحقيق التنمية

المحور الثاني : تقييم نماذج من مشاريع التنمية لديوان الزكاة السوداني

المحور الأول : مؤسسات الزكاة و دورها في تحقيق التنمية

تمتاز أحكام الشريعة الإسلامية بالترابط الوثيق بينها،ومن ذلك ربط الشريعة بين العملية الإنتاجية والعملية التوزيعية في علاقة تبادلية وثيقة ،فالتنمية في الإسلام تقوم على الرفع من مستوى الإنتاج،مع تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك إن التوزيع العادل هدف أساس لا يرتبط بمستوى النشاط الإنتاجي،وإنما هو واجب التحقيق أيا كانت الموارد المالية المتاحة في المجتمع، وأن تحقيق التقدم المطرد رهن باستمرار عدالة التوزيع،واختلال التوزيع بظهور حالات الترف المنهي عنة شرعا،يهدد التقدم التنموي المطرد، والزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي من العبادات المالية التي لا يصح إسلام المرء إلا بإيمانه بوجوبها ويجب علية القيام بتنفيذ ما يجب علية فيها ،وهذه الصفة العبادية للزكاة يترتب عليها آثار إيجابية خاصة فيما يتعلق بالتقيد والسعي لتحقيق أهدافها والحكم التشريعية التي نلتمسها من فرضها،وكما تعطيها قوة في التنفيذ،ومن أهم أهدافها ووظائفها تضييق الفجوة بين الفقير والغنى بإعادة توزيع الثروة والدخول بين أفراد المجتمع.

1. مفهوم التنمية

التنمية لغة([1]) من النماء هي الزيادة والكثرة، والتنمية هي العمل على إحداث إنماء، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، حيث إن للعملية التنموية، أو العمارة، في الإسلام مفهومًا ذا طابع ديناميكي، وثيق الصلة بالاقتصاد الإسلامي، فالتنمية عملية عقائدية تتسم بالشمول والتوازن، وتهدف إلى توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع .فإن جوهر التنمية هو تنمية الإنسان نفسه، وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجاته، فهي تنمية

أخلاقية تهدف إلى تكوين الإنسان السوي الذي يشكل نواة مجتمع ، والذي ينظر إلى التقدم المادي من منطلق الخلافة في الأرض، التي سيحاسب عليها أمام المولى عز وجل.

إذا يتمثل الهدف الأساسي للتنمية في تحسين حياة البشر، فالإنسان هو نواة الجهد التنموي، وهو لب العملية التنموية، لذا يوليه الاقتصاد الإسلامي مكانته الواقعية، فيهدف إلى إصلاح معاش الأفراد وتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي بما يكفل الحياة الطيبة لهم وفقا لمقاصد الشريعة، فعلى الإنسان أن يقوم بتسخير كل ما من شأنه تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع دون إهمال أي ناحية من النواحي المحيطة بالعملية التنموية الاجتماعية والعقائدية ،فالتنمية _ بالمفهوم الإسلامي _هي تنمية كل من الإمكانات المادية والإمكانات البشرية وهذا يعتمد على مستوى إشباع حاجات الأفراد الأساسية والثانوية، وهذا يحتاج إلى زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة، وعلى رفع قدرات الأفراد للحصول عليها.

2. أثر مؤسسات الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية

– تعمل مؤسسات الزكاة جاهدة للتخفيف من الآفات الإجتماعية من خلال نمو الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتحسين المستوى المعيشي والاجتماعي للأفراد ، وهذا هو ما تهدف إلى تحقيقه برامج وخطط مؤسسات الزكاة في وقتنا الحاضر .

– تساهم الزكاة في سد أنواع الحاجات الناشئة عن العجز الفردي والخلل الاجتماعي،أو الظروف العارضة التي تطرأ على حياة كثير من الناس.ومن جانب آخر فإن إعطاء الفقراء والمساكين من الزكاة يسهم في تحسين مستواهم المعيشي والصحي والتعليمي مما ينعكس بدوره على قدراتهم الإنتاجية،وبالتالي تزيد الطاقة الإنتاجية للمجتمع ويزداد عرض العمل.و بالتالي **تعظيم الرفاهية الاجتماعية** من خلال تعظيم المنفعة الكلية.

–كما **تعمل الزكاة على تحقيق التجانس في التركيب الاجتماعي** من خلال التقليل من الفوارق الطبقية بين أبناء المجتمع الواحد.

– **تعمل مؤسسات الزكاة على تخفيف التكلفة الاجتماعية** في محاربة الجريمة بما توفره من فرص عمل وتوظيف وكفاية لأفراد المجتمع .

– **محاربة الجهل** وتعزز التعليم وشروطه ،فالزكاة تصرف للمتفرغ للعلم .

– بالإضافة إلى أن مؤسسات الزكاة تقوم بمحاربة ظاهر العزوبة و العنوسة ، من خلال تقديم المساعدات المالية و المعنوية بالنسبة للشباب المقبل على الزواج و ليس له القدرة على ذلك .

3. دور مؤسسات الزكاة في تحقيق التنمية الإقتصادية

تعمل مؤسسات الزكاة على الحد من التخفيف من المشاكل الإقتصادية ، لذا نجد لها آثار على الإنتاج القومي ،الاستثمار القومي ، التشغيل والتوظيف، تقريب الفجوة بين طبقات المجتمع، وأخيراً التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من الآثار مما سيذكر فيما يلي:

1.3 الإنتاج القومي

يؤثر إنفاق حصيلة الزكاة على الإنتاج،لأن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء والمساكين في ظل الظروف العادية ،أكثر من الميل الحدي عند الأغنياء ،مما يجعل معظم عائداتهم من الزكاة تتسرب من السوق على هيئة طلب فعال ،أكبر من لو احتفظ الأغنياء بحصيلة زكاتهم .من ثم يزيد المنتجون من إنتاجهم لمواجهة الطلب المتزايد على سلعهم وخدماتهم .

أما القناة الأخرى التي تتم من خلالها التأثير على الإنتاج القومي فهي " سهم الغارمين ".إذ أن من حسنات هذا السهم،يحدث نوعاً من الاطمئنان لدى المتعاملين (الدائن والمدين) ،ويدعم الائتمان والاستقرار الاقتصادي ويعمل على تشجيع المهارات على الدخول في الاستثمارات الحلال والبذل في المصالح العامة.

2.3 الاستثمار القومي

يؤثر الالتزام بإخراج الزكاة على الاستثمار ومعدل نموه عبر أكثر من طريق فهو من جانب محفز لمالك النصاب على استثمار أمواله وإلا تعرض للخسارة المادية بمقدار ما يدفعه سنوياً من زكاة أي أن الالتزام بإخراج الزكاة يحد من الاكتناز ويدفع نحو الاستثمار لتفادي تأكل أصل المال بمقدار الزكاة .

3.3 التشغيل (أو التوظيف)

يؤدي الالتزام بإخراج الزكاة إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة ويحد من البطالة فمن المعروف أن البطالة أنواع منها البطالة الإجبارية والاختيارية والمقنعة أو المستترة.ونقصد بالبطالة الإجبارية عندما لا يجد العامل الراغب للعمل عملاً يناسب قدراته ومهاراته عند مستوى الأجر السائد في السوق أو حتى أقل، مما يجبره على البطالة، لذلك يمكن إعطاء مثل هذا العامل من حصيلة الزكاة .

أما في حالة البطالة الاختيارية، وهي التي تحدث نتيجة عزوف الأفراد القادرين عن العمل رغبة في الراحة وعدم العناء، فهؤلاء لاحظ لهم في الزكاة.حيث أن منح الزكاة لمثل هؤلاء يزيد من البطالة ويعطل القدرات الإنتاجية لأفراد المجتمع ويحد مما يمكن أن يحصل عليه مستحقي الزكاة الحقيقيين.يقول صلى الله عليه وسلم:"لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى ".

هذه الآثار الاقتصادية والنتائج الإيجابية وغيرها من الآثار في مجالات أخرى نتيجة تطبيق فريضة الزكاة مما يدفع الدولة المسلمة إلى ترتيب أمور جباية وتوزيع أموال الزكاة والعناية في تطبيقها بشكل شفاف كما أمر الله تعالى وشرع رسوله صلى الله عليه وسلم، وفي وقتنا الحاضر إذا قصرت الدولة في هذا الجانب أو أهملته، فعلى الهيئات والجمعيات الإسلامية أن تقوم بهذا الدور بشكل شرعي شفاف لتتحقق الآثار المرجوة من تطبيق فريضة الزكاة.

المحور الثاني : تقييم نماذج من مشاريع التنمية لديوان الزكاة السوداني

عند قراءة الآية الكريمة " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" الآية 60 من سورة التوبة نلاحظ أن الله سبحانه وتعالى ترك تحديد النسب لولي الأمر يبث فيها وفق متغيرات الظروف والأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الناس. والحقيقة أن هذه المصارف كلها لها الحاجة إلى المال إلا أن الحاجة إلى المال تختلف بين الناس باختلاف أحوال متعددة. فمنهم من يحتاج المال لطعامه وشرابه ومسكنه وسائر أموره الحياتية اليومية. وبعضهم يحتاجه المال لطلب العلم، وبعضهم يحتاجه لتجهز به لغزو والجهاد في سبيل الله تعالى. وبعضهم يحتاجه لمداواة أمراضه، وبعضهم يحتاج المال ليتفرغ لجمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها. وبعضهم يحتاج المال ليقوي به إيمانه ويثبت عقيدته الهشة التي لم تثبت في نفسه بعد وبعضهم يحتاجه ليساعد به غيره من المحتاجين للمال، وهكذا. من هذا الباب يتم تسليط الضوء في هذا المحور على مختلف المجالات التي ساهم الديوان في تقديم الدعم لها[2].

1. مشاريع إنتاجية

إن حجم الحصيلة التي يتم جمعها من الزكاة كبيرة بحيث تؤهلها لقيادة عملية التنمية الاقتصادية في شتى مجالات الاقتصاد القومي، فالدولة تستطيع توظيف هذه الحصيلة في مشاريع إنتاجية تعتمد على استغلال طاقة كل فرد في عمل منتج نافع يخدم منه نفسه ومجتمعه ، ويمكننا من خلال هذا العنصر ذكر أهم النتائج المتوصل إليها في المشاريع الإنتاجية التي قام بها ديوان الزكاة السوداني ،وذلك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر

1.1 الدعم الزراعي

يمثل أكبر القطاعات بالسودان، يقوم الديوان بتوفير التقاوي والبذور المحسنة و حراثة الأراضي والمساهمة في توفير المياه والمحاريث البلدية والجرارات لمساعدة الفقراء والمساكين في زراعة أراضيهم حيث تتم زراعة (5000) فدان سنوياً ، كما تم شراء أكثر من 100 جرار زراعي بملحقاتها وعدد 25 ألف محراث بلدي خاصة بالنسبة لولايات دارفور واستفاد من دعم الديوان في مجال الزراعة والمقدر بحوالي 5,2 مليار دينار حوالي 32 ألف أسرة على مستوى ولايات السودان، كما ساهم الديوان في إحياء مشاريع النيل الأبيض حوالي 78 مشروعاً بالإضافة إلى سدود ؛ دوبا بولاية سنار تلس بجنوب دارفور وترعة الإنقاذ بالنيل الأبيض .

هذا بالإضافة إلى تقديم قروض حسنة لإحياء بعض المشاريع الزراعية بنهر النيل، حيث تم تأهيل المشاريع وسداد القروض مع زكاتهم. إضافة لإعادة تعمير دلتا طوكر بإزالة المسكيت (نبات سريع النمو يضر بالمزروعات ويفقر التربة).

2.1 تمليك الأنعام

تم تمليك عدد 15 ألف أسرة أعداد من الضأن والماعز والأبقار بما يزيد عن 50 ألف رأس متوسط الأسرة 2 رأس من الأبقار أو 5-10 رأس من الضأن والماعز . لتوفير قوت العام للأسر الفقيرة على مستوى ولايات السودان تم توزيع حوالي (2,5) مليون جوال ذرة وتعطي كل أسرة ما يكفيها للعام من الذرة . وكذلك تم توزيع عدد (200) ألف جوال قمح و(50) ألف جوال دخن وبلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا القوت حوالي مليون أسرة .

3.1 تمليك وسائل الإنتاج

خصص ديوان الزكاة نسبة (35%) من نصيب مصرف الفقراء والمساكين لتمليك وسائل الإنتاج ومشاريع الإعاشة في السنوات الأولى للديوان من 1991م – 1994م ملَّك الديوان وسائل إنتاج فردية للأسر مثل ماكينات الخياطة والشعيرية وعربات الكارو والآلات الحدادة والنجارة وأكشاك بيع الخضر .. الخ ، وفي العام 1995م بدأ الديوان تجربة المشاريع الجماعية مثل (المشاريع الزراعية ، المراكز الإنتاجية ، المشاغل ، مزارع الدواجن والأبقار 00 الخ) ، وخير مثال لذلك مصنع عطبرة للمنسوجات والملابس الجاهزة والذي استطاع أن يجد فرصة عمل لعدد (3000) أسرة فقيرة منهم من يعمل داخل المصنع ومنهم من يعمل من منزله على نظام القطعة، والتالي وفَّر المصنع فرص عمل حتى لأرباب المنازل الذين يصعب عليهم الخروج ولقد بلغت تكلفة المشروع (50) مليون دينار في العام 1998م .

أما في مجال المشاريع الزراعية فلديوان الزكاة تجربة رائدة في الولايات الزراعية، القضارف سنار،النيل الأزرق، أعالي النيل، جنوب كردفان .. الخ ، حيث يقوم الديوان بحراثة أراضي الفقراء والمساكين وتمليكهم البذور المحسنة، ويقوم المزارع بمتابعة عملية الزراعة والحصاد وبعد نجاح التجربة قام الديوان في العام 2000م بشراء (30) تراكتر بدساكتها وزعت للولايات واستطاعت أن تحرث أكثر من (150,000) فدان للفقراء والمساكين. ونذكر من المشاريع الرائدة في هذا المجال مشروع دلتا الإنقاذ بنهر عطبرة ومشروع مكلي الزراعي بولاية كسلا ، مشروع الحصا الزراعي بولاية نهر النيل الأبيض تم تمليك الأسر أصحاب الحيازات الصغيرة في ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور محاريث بلدية أكثر من (20.000) محراث بلدى ، ومن المشاريع الرائدة في ولاية جنوب كردفان مشروع طق الهشاب ومزارع الشاي للأسر الفقيرة ومزارع الخضر والفاكهة بمحافظة الرشاد حيث يقوم الديوان بتمليك شتول المانجو للأسر الفقيرة ، أيضا هناك بعض المشاريع الرائدة في ولاية البحر الأحمر مثل مشروع الركشات والذي بدأ تنفيذه في العام 1997م بعدد (10) ركشات استفاد منها (110) أسرة بعد نجاح التجربة تم إضافة (10) ركشات جديدة في العام 2001م وبلغت التكلفة الكلية للمشروع (16) مليون دينار بينما بلغ العائد الشهري للأسرة الواحدة (14,000) دينار شهرياً كما تم تمليك (20) أسرة فقيرة عربات مخصصة لنقل النفايات استطاعت أن تساهم في نظافة البيئة في الولاية وتعود بدخل شهري للأسرة .

كذلك مشروع قوارب صيد الأسماك لعدد (25) أسرة فقيرة بتكلفة بلغت (4,8) مليون دينار،أما في الولايات الغربية فلقد إهتم الديوان بتمليك الأسر الفقيرة الأنعام بواقع (10) أغنام للأسرة ولقد نجحت هذه التجربة في ولايات شمال دارفور وغرب دارفور وجنوب دارفور وشمال وغرب كردفان، وكان لها أثر كبير في نفوس دافعي الزكاة من مالكي الأنعام حيث يتم التوزيع مع الجباية وفي أماكنها، وطبقت التجربة في ولاية الجزيرة حيث تم توزيع كل الأنعام التي جبيت في أماكنها للأسر الفقيرة حيث تم توزيع (1843) رأس من الأنعام في العام 2001م.

كما قامت الأمانة العامة في العام 2001م باستيراد (50) عربة ميني بص (مشروع الحامِدِين) بتكلفة بلغت (123) مليون دينار تم توزيعها للولايات لتعمل في مشاريع الأسر المنتجة بالولايات واستطاعت هذه العربات أن توفر فرص عمل للأسر الفقيرة ودخل شهري ثابت لعدد (250) أسرة يترواح العائد الشهري لها بين (15,000) دينار إلي (20,000) دينار، وفي العام 2002م بلغ إجمالي الصرف على تمليك وسائل الإنتاج مبلغ (819,1) مليون دينار استفادت منه (29,342) أسرة فقيرة . درج ديوان الزكاة على تمليك وسائل الإنتاج بإعتبارها الطريقة المثلى لإخراج الأسر من دائرة الفقر.

2. المشروعات الخدمية

يقوم الديوان بتنفيذ بعض المشروعات الخدمية التي تخدم أعداد كبيرة من الفقراء والمساكين وتمثل الاحتياج الفعلي لهم وتحول إمكانيات الدولة والوزارات المختصة دون تنفيذها ؛ مثل :

1.2 مشروعات المياه

لأهمية وضرورة المياه للإنسان والحيوان ولمعالجة معاناة الفقراء في الحصول عليها يقوم الديوان بحفر الآبار وعمل صهاريج المياه وتشييد وحفر الحفائر وتوفير الطلمبات اليدوية للآبار السطحية وتنفيذ بعض شبكات المياه . وقد بلغ عدد الآبار التي حفرها الديوان خلال هذه الفترة أكثر من (360) بئر وتوفير (650) طلمبة يدوية للآبار السطحية ، كما قام بحفر وتجهيز عدد (230) حفير ونفذت عدد (50) شبكة مياه وبلغت تكلفة مشاريع المياه خلال هذه الفترة (2,8) مليار دينار وبلغ العدد الكلي للمشروعات (1294) مشروع مياه ومن أمثلة هذه المشروعات سد دوبا بولاية سنار وسد تلس بجنوب دارفور وحفير أم صميمة بجنوب كردفان وآبار محلية كاس ومضخات مياه الجنينة وحفير أبو عظام وآبار طوكر.

2.2 مشروعات الصحة

أيضاً يشكل العلاج هما للفقراء والمساكين الأمر الذي يجعل الحاجة أكبر من مقدرات الدولة مما يجعل الديوان يستجيب لمساعدة الفقراء والمحتاجين في توفير المعدات الطبية والأجهزة والمعامل والمساعدة في دخول هذه الأسر في مظلة التأمين الصحي حتى يتسنى لهم الحصول على العلاج على مستوى ولايات السودان المختلفة كما قام الديوان بإنشاء إدارة للعلاج بالمركز لمقابلة الحالات المستعصية وإجراء العمليات الكبيرة بالخرطوم ، الأمر الذي يضطر الفقراء والمحتاجين للحضور للخرطوم كالسرطان

والكُلى والقلب وكذلك يساهم الديوان في العمليات التي تحتاج لإجرائها بالخارج بعد توصية القمسيون الطبي بذلك .

1.2.2 شراء المعدات : قد قام الديوان بشراء بعض الأجهزة الطبية النادرة التي تحتاج إليها المستشفيات الحكومية وتحول إمكانيات الوزارة دون توفيرها ، ومن أمثلة هذه الأجهزة :

- شراء أول قسطرة لمركز القلب 1,5 مليون دولار.
- شراء جهاز فحص الجينات، والذي كان له الأثر في معرفة نوع الأورام بعد أن كان ذلك يتطلب إرسال العينات إلى ألمانيا وينتظر المريض أكثر من أسبوعين لحين وصول النتيجة ليبدأ مرحلة العلاج مما يكلف المريض وأسرته الانتظار بالخرطوم ويتطلب ذلك الكثير من المبالغ التي يعجز عنها أغلب المواطنين حتى غير الفقراء و الآن أصبح خلال ربع ساعة تظهر النتيجة ويبدأ العلاج .
- شراء جهاز الكشف المبكر لسرطان الثدي Mammography كأول جهاز بالسودان مع منظمة المبادرات النسائية بشراء عربة إسعاف حتى يكون الجهاز وملحقاته عيادة متحركة تجوب الولايات لمساعدة النساء في اكتشاف حالات السرطان المبكرة حتى يتسنى علاجها .
- شراء ثلاجات حفظ الأمصال والتي تعمل بالغاز حتى يتم الطواف على الولايات و القرى المختلفة والتي لا توجد بها كهرباء ، وذلك لتحصين الأطفال كأول مبادرة وطنية .
- شراء جهاز ومناظير جراحة الكُلى .
- توفير أكثر من 15 إسعاف لنقل المرضى للمستشفيات البعيدة منها إثنين متخصصات لإسعاف مرضى القلب.
- توفير ثلاجات لمشرحة مستشفى الخرطوم لها إمكانيات عالية لحفظ الموتى بسعة 24 جثة .
- توفير معامل لفحص الإيدز بالولايات الطرفية .
- توفير شنط ولادة للقابلات الريفيات وتدريبهن مع غرف للولادة .
- توفير العديد من الأجهزة الطبية المساعدة: رسم قلب ، معامل تحاليل ، أشعة ، موجات صوتية .. للمستشفيات الريفية .

2.2.2 برنامج التأمين الصحي (3): بعد تفاقم مشكلة العلاج و إرتفاع تكلفته ، عمل الديوان على إدخال الأسر الفقيرة تحت مضلة التأمين الصحي بحيث يتكفل الديوان عبر إدارة التأمين الصحي التابعة لوزارة الرعاية الإجتماعية بتسديد 75% من قيمة العلاج وأجرة الطبيب وتساهم الأسرة بنسبة 25% من قيمة الدواء، على أن تقوم إدارة التأمين الصحي بعلاج أفراد الأسر علاجاً كاملاً ، كانت البداية بحوالي 5000 أسرة وبلغ عدد الأسر المؤمن عليهما 312,45 أسرة و يسدد لها مبلغ 163مليون دينار .

3.2.2 الصيدليات الشعبية: لديوان الزكاة تجربة رائدة في مجال توفير الدواء للفقراء والمساكين ففي البداية كان هنالك اتفاق بين مكاتب الزكاة والصيدليات الشعبية تقوم بموجبه الصيدليات بتسليم المرضى من ذوى الحاجات ما يحتاجونه من أدوية بموجب تصديقات تصدر من إدارة الزكاة حيث يقوم الديوان بعد ذلك بتسديد المبالغ للصيدليات .

ومع تطور التجربة وتجويداً للأداء والاهتمام بالمستجدات في أحوال الفقراء والمساكين وأولويات الصرف قام الديوان بإنشاء أكثر من (35) صيدلية شعبية على مستوى ولايات ومحافظات السودان حيث تقدم هذه الصيدليات الدواء مجاناً للفقراء والمساكين بموجب دراسة ولكافة المواطنين بأسعار تقل كثيراً عن أسعار الدواء بالسوق وذلك تخفيفاً للمعاناة عن المواطنين بهامش ربح بسيط .

كما نجد أن بعض الولايات انتهجت قيام مجمعات طبية متكاملة مثل المجمع الطبي بولاية البحر الأحمر والذي استفاد من خدماته في العام 2001م (29000) مريض فقير والمجمع الطبي في مدينة جوبا بولاية بحر الجبل .

3.2 مشروعات التعليم

معلوم أهمية التعليم للأسر، الفقراء والمساكين الذين لا يستطيعون توفير ما يلزم لأبنائهم حتى يتمكنوا من اللحاق أو مواصلة تعليمهم يقوم الديوان بتوفير المستلزمات المدرسية (شنطة متكاملة) ودفع الرسوم الدراسية والزي المدرسي لطلاب الأساس والثانوي وكفالة الطالب الجامعي .

كما قام الديوان بتأهيل بعض المدارس الفنية والمعاهد الحرفية كمعهد أبو عزة الذي يؤهل حفظة القرآن لتعليم حرفة، حتى يتمكنوا من مواصلة حياتهم العملية وكسب قوتهم . ومن المدارس الفنية التي قام الديوان بتأهيلها مدرسة كسلا الفنية ومدرسة النيل الأزرق الفنية وذلك بتوفير ماكينات ومعدات وتدريب .

بدأ البرنامج عام 2001م بعدد 6650 طالب وتدرج إلى أن بلغ العدد بنهاية عام 2006م (35,667) طالب وطالبة يتم التنسيق مع صندوق رعاية الطلاب في تحديدهم ويتولى الديوان كفالتهم بولاياتهم عن طريق بنك الادخار بالولايات بتحويل الدعم الشهري حيث يبلغ دعم الطالب 5,000 دينار بتكلفة سنوية قدرها 1,2مليار دينار .

4.2 شركة زكو

شركة زكو شركة أنشأها الديوان ([4]) لتقوم بتسويق الزكاة العينية التي لا يتم توزيعها عينًا للفقراء والمساكين كالسمسم مثلا و التي تمثل نسبة معتبرة من أموال الديوان . فبعد أن كانت هذه العينيات تباع للتجار في أسواق المحاصيل أصبحت الآن تصدر للخارج مما ضاعف عائدها للديوان و أصبحت شركة زكو إضافة حقيقية لإيرادات الديوان في الموازنة السنوية بفضل أرباحها . وتقوم الشركة أيضًا باستيراد الخيش لديوان الزكاة حيث يعتبر الديوان من أكبر الجهات التي تستخدم الخيش في السودان إذ يربو احتياجها على خمسة آلاف بالة خيش في العام تقريبًا وذلك لاستخدامها في جمع زكاة الذرة والقمح والسمسم وخلافه.

عادة لا تقوم شركة زكو بالبيع والشراء في السوق كبقية التجار بقصد الربح لان ذلك لم يكن هدفها أصلا وحتى إذا دخلت السوق مشترية فيكون ذلك لسلعة القصد منها التوزيع للفقراء والمساكين كشراء الذره لتوزيعها في وقت يقل فيه المحصول.

وتمثل شركة زكو الجهة التي تقوم بتوفير كل مستلزمات الولايات من الاحتياجات المختلفة وتتم تسوية الحسابات بينها وبين الولايات بعد أن تتم عملية الجباية كأن توفر زكو الخيش للولاية المعنية وتستوفى القيمة بعد جمع الزكاة ،وتقوم أيضًا بتوفير بعض السيولة التي قد تحتاجها هذه الولايات في عملية الجباية والتسيير . وفى كل هذه العمليات تتم تسوية الحسابات بالأسعار الجارية في السوق.

وفيما يلي بيان يوضح مساهمة شركة زكو من أرباحها:

- ساهمت الشركة بسد الفجوة الغذائية في ولايتي شمال وغرب دارفور بمبلغ 371.000.000 جنيه ثلاثمائة واحد وسبعون مليون جنيه .
- ساهمت الشركة في دعم المجهود الحربي أبان التحرشات على الحدود السودانية بمبلغ5.000.000 جنيه، خمسمائة مليون جنيه.
- دعم المركز القومي للكلى بمبلغ 150.000.000 جنيه، مائه وخمسون مليون جنيه.
- ساهمت الشركة بمبلغ 100.000.0000جنيه، مائة مليون جنيه. لتسوير و إنارة المقابر.
- ساهمت الشركة بتشييد معارض الأسر المنتجة بمبلغ 100.000.000جنيه ،مائة مليون جنيه.
- دعم لجنة الطوارئ الطبية الاتحادية بمبلغ100.000.000جنيه ، مائة مليون جنيه.
- شراء مولد كهربائي لمشرحة مستشفى الخرطوم بمبلغ 28.500.000 جنيه،ثمانيه وعشرون مليون وخمسمائة الف جنيه.

3. مشاريع دعوية

أما فيما يخص نشاطات ديوان الزكاة السوداني في جانب الدعوة،فإننا نجد المشاريع الموالية :

1.3 مشاريع إجتماعية

وقع ديوان الزكاة عدد من اتفاقيات الشراكة مع بعض المؤسسات التي تهتم بالعمل في المجال الاجتماعي، على سبيل المثال :

– اتفاقية شراكة مع الاتحاد العام للمرأة السودانية لإنشاء مراكز لتنمية المرأة في الريف، يحتوى المركز على تعليم المرأة في مجالات الكسب المختلفة، خياطة وطهي وصناعات صغيرة وبه دور للتعليم والتثقيف وأندية مشاهدة ورياض للأطفال وخلافه ، وقد نفذ الديوان مع الاتحاد أكثر من (30) مركز بتكلفة (150) مليون دينار .

– اتفاقية شراكة مع منظمة تنمية الأطفال اليافعين لمعالجة مشكلة التشرد حيث يتم تأهيل الأطفال المشردين نفسياً وتربوياً وتنمية قدراتهم وتدريبهم وتأهيلهم على الأعمال الحرفية وعند التخرج منحهم معدات حرفية للعمل حتى يتم دمجهم في المجتمع وقد استفاد من هذا المشروع أكثر من (3) ألف طفل بتكلفة (100) مليون دينار وكثير منهم عاد إلى أسرته وأندمج في المجتمع وأصبح فاعلاً .

– مشاريع شراكة مع الاتحاد الوطني للشباب السوداني لتأهيل الخريجين الفقراء وتوفير فرص عمل وكسب لهم ، وقد استهدف هذا المشروع حوالي (3) ألف خريج بتكلفة بلغت (200) مليون دينار .

– منظمة المبادرات النسائية : لمعالجة سرطان الثدي .

– منظمة مبادرون : لمعالجة آثار الحرب في المناطق المتأثرة بها .

– منظمات نسوية متعددة : لمحو الأمية وتدريب القابلات .

2.3 مشاريع كفالة الأيتام

1.2.3 برنامج التكفل باليتيم: إهتم ديوان الزكاة إهتماماً كبيراً بشرائح الأيتام مهتدياً بسنة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، الذي قال " أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة " ، ونيابة عن المزكين يقوم الديوان بتقديم الرعاية والدعم لأسر الأيتام بتوفير العلاج من خلال إدخالهم في برنامج التأمين الصحي و تقديم الدعم بتعليمهم، حيث بلغ عدد الأيتام المكفولين بواسطة الديوان على مستوى ولايات السودان (63,737) يتيم حتى 2007م بتكلفة سنوية قدرها (9,2) مليار دينار، حيث كانت البداية في عام 1988م بحوالي 3000 يتيم .

2.2.3 برنامج الظل الظليل [5]: هو مشروع إسكان وإيواء الأيتام بتمليكهم منازل جاهزة ويستهدف المشروع في مرحلته الأولى 843 وحدة سكنية لإيواء أسر اليتامى (غرفة +منافع+مطبخ+براندة+سور) وبدأ تنفيذ المشروع بولاية الخرطوم وكسلا وشمال دارفور بتكلفة 1,000,376,000 دينار .

يهدف هذا المشروع إلى تحقيق الآتي :

– تأكيد رعاية الدولة لقيمة التكافل الإجتماعي لاسيما إتجاه الأيتام هذه الفئة الضعيفة بتعويضهم الجزئي عن فقدان آبائهم .

– تحقيق الطمأنينة و الإستقرار في نفوس اليتامى بتوفير المأوى للذين يفقدونه .

– تخفيف وطأة الفقر برفع عبء كاهلهم و الإستفادة في معيشتهم .

– حث المجتمع وتفعيله ، وإثارة كوامن الخير و الإحسان فيه و تحريكه نحو الإسهام الفاعل بما يستهوي القلوب المؤمنة في مشروع كفالة الأيتام عبر هذا المشروع وجعله هماً شعبياً ونسيجاً إجتماعياً حيوياً.

3.2.3 الاحتفال بالعيد القومي لليتيم: والذي يخطط له بأن يوافق المولد النبوي الشريف ، حيث يهدف المشروع للاهتمام بشريحة الأيتام والأرامل الذين فقدوا العائل للأسرة، ومن محاور هذا المشروع :

- تمليك وسائل إنتاج لأسر الأيتام .
- توفير قوت العام لأسر الأيتام .
- توفير الكسوة .
- التأمين الصحي .
- تكريم أمهات الأيتام المتفوقين .

بلغ الصرف على هذا المشروع لعامي 2006–2007م (7) مليار دينار واستفاد منه (325) ألف أسرة أيتام .

3.3 مشروع الراعي و الرعية[6]

لقوله صلى الله عليه وسلم " كُلُكم راعٍ وكُلّكم مسئولٌ عن رعيته " ، درج الديوان على تنفيذ هذا البرنامج سنوياً مشاركةً بين المركز والولايات ويشمل تقديم مواد إفطار رمضان والموائد الرمضانية و سحور الطالب الجامعي بالداخليات ويتم خلال الشهر الكريم إطلاق سراح بعض نزلاء السجون ويتضمن أيضاً البرنامج تفقد الراعي للرعية في تقديم بعض الدعم للأسر المتعففة مما يبعث الفرحة والرضا في تلك الأسر وتواصل بين الأسر والمسئولين ثم عند نهاية الشهر الكريم يتم تقديم الملابس للأطفال المحتاجين عبر أسرهم لتدخل الفرحة إلى نفوسهم ويستقبلون عيد الفطر بكل بهجة وسرور، وينفذ سنويا بحوالي (3) مليار دينار.

بلغت تكلفة المشروع خلال ستة سنوات (20) مليار دينار استفادت منها (3) مليون أسرة.

خلاصة

إذا من خلال الدراسة التي قمنا توصلنا إلى أن مؤسسات الزكاة هي من أهم وسائل الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية الشاملة، فلا يمكن أن تقوم تنمية اقتصادية لأي دولة دون أن يحصل هناك تنمية اجتماعية توازيها، وبذلك نجد أن تطبيق فريضة الزكاة ضمانًا لتحقيق التنمية الشاملة للإمكانات البشرية والمادية، بشكل متوازن لا خلل فيه، ولا يعتبر هذا التطبيق لهذه الفريضة هو دراسة نظرية فقط بل أن التطبيق الصحيح هو الحل الأمثل والنهائي لجميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر هذا التشريع قادرًا على تحقيق الكفاية والعدل إذا ما تم تطبيقها تطبيقًا يراعي مقاصد الشريعة الإسلامية وعدم الحياد عنها بعد أن يكون حصل تغييرًا في المجتمع الإسلامي، فدول العالم الإسلامي تمتلك ثروات عظيمة تضمن حصيلة زكاتها تخليص كل المسلمين من التخلف الاقتصادي والاجتماعي .

لذا كانت رؤية الجمهورية في إنشاء ديوان الزكاة السوداني هو تحقيق الأمثلية و المرامي المطلوبة شرعاً من جمع الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية بما يحقق التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع السوداني . لذلك نمت مؤسسة الزكاة في السودان نمواً كبيراً في وقت وجيز، وصار لها أكثر من مائة مكتب في كل بقاع السودان تشرف على جباية الزكاة عيناً ونقداً وتقوم بإيصال هذه الحقوق لأهلها السائلين والمتعففين و أنشأت لها أقساماً ترعى الأيتام والمشردين والأرامل والعجزة وغيرهم من الفقراء المعوزين .

وجاءت رعاية المؤسسة لهؤلاء المستحقين في شكل مشاريع أوجدت فرص العمل للقادرين منهم امتثالاً لتوجيه الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم بأن هذه الصدقة لا تحل للقوي القادر على العمل، إلا أن تكون وسيلة ليقتات بها . وبذلك أخرجت عشرات بل مئات الآلآف من الأسر الفقيرة من دائرة الفقر إلى الغنى و الإعتماد على الذات ،حيث إعتبرت النتائج التي توصلت إليها برامج ديوان الزكاة الإنمائية هي من أنجح النماذج في الدول العربية من أجل معالجة مشكلة الفقر و دفع وتيرة التنمية الإجتماعية و الإقتصادية على حد سواء.

([1]) فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، اثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية ، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2009 م.

[(2)] www.zakat.sudan.org

[(3)] خالد محمد يس ، عبد الإله محمد أحمد ، ضرار الماحي العبيد أحمد ، لجنة دراسة ، وتقويم أثر تجربة التأمين الصحي على الشرائح الفقيرة ، المعهد العالي لعلوم الزكاة ، فبراير 2010م.

([4]) جمهورية السودان ،المعهد العالي لعلوم الزكاة – ملامح من إنجازات ديوان الظكاة للمشاريع الإنتاجية –

[(5)] [(6)] جمهورية السودان ،المعهد العالي لعلوم الزكاة – ديوان الزكاة ..المسيرة وكسبها –